

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٠٨

الجمعة، ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٥، الساعة ١٣/٢٠
نيويورك

الرئيس: السيد لي جاوشنغ (الصين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد سيدوروف
الأرجنتين السيد كارديناس
ألمانيا السيد غراف زو رانتزو
إندونيسيا السيد وييسونو
إيطاليا السيد فولتشي
بوتسوانا السيد نكغوي
الجمهورية التشيكية السيد روفنسكي
رواندا السيد أوبلجورو
عُمان السيد السمين
فرنسا السيد ثيبود
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية السيد إفانس
نيجيريا السيد إغونسولا
هندوراس السيد رندون برنيكا
الولايات المتحدة الأمريكية السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي الأول المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في
أنغولا (S/1995/177)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على
إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي الأول المقدم من الأمين العام عن
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا
(S/1995/177)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أزمع، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فان - دونيم "مبيندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الأول المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، الوثيقة S/1995/177.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1995/192 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/177) بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا.

"ويرحب مجلس الأمن بتقييم الأمين العام لوقف إطلاق النار بأنه ظل قائما بصفة عامة، كما يرحب باستمرار وزع المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة إلى مواقع خارج لواندا. بيد أنه يلاحظ أن هذا الوزع تكتنفه تعقيدات بسبب عدم التعاون التام من جانب الأطراف، لا سيما يونيتا. وقد وقع عدد من التطورات خلال الشهر الذي أعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥) يشير قلقا عميقا لدى المجلس. وهي تتضمن عدم إحراز تقدم في فض الاشتباك حول أوينغيه ونيغاهيه، وتصاعد التوتر خلال الأسابيع القليلة الماضية خاصة في المنطقة الشمالية، وعدم وجود تراخيص أمنية لزيارة بعض المناطق، وفرض القيود على حرية تنقل أفراد البعثة، وشن هجمات على القرى، وزرع الألغام، والتحرك غير المأذون به للقوات والأنشطة العسكرية الجوية، وشن الهجمات على طائرات الأمم المتحدة، خاصة الاعتداء الذي ارتكبه يونيتا في كويباكس في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥. ويدعو المجلس الأطراف، خاصة يونيتا، إلى الامتناع عن هذه الأنشطة، ووقف الدعايات السلبية وزيادة تعاونها بعضها مع بعض ومع الأمم المتحدة من خلال اللجنة المشتركة، وإلى التعاون الكامل مع العمليات الإنسانية.

"ويعيد مجلس الأمن دعوته للرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيميبي إلى الاجتماع دونما تأخير كمؤشر على تعهدهما بالعملية السلمية. ويدعو حكومة أنغولا ويونيتا إلى وضع الصيغة النهائية للترتيبات لتحقيق هذه الغاية على الفور، من أجل تأمين الزخم السياسي الضروري للتنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا. ويحث المجلس أيضا الدول المراقبة لعملية السلم، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والبلدان المجاورة المشاركة في العملية على مواصلة جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل لعملية السلم.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد الالتزامات الواقعة على عاتق جميع الدول بتنفيذ أحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) تنفيذا كاملا، ويؤكد دعوته إلى حكومة أنغولا ويونيتا بالتوقف عن حيازة الأسلحة والأعتدة الحربية، على النحو المتفق عليه في "اتفاقات السلم".

"ويشير مجلس الأمن إلى أن الأمم المتحدة تقوم حاليا مع حكومة أنغولا بتقديم الخدمات الأساسية وتيسير الوصول إلى المرافق الرئيسية كالموانئ

تعرض سلامة أفراد المساعدة الإنسانية في أنغولا للخطر.

"ويؤيد مجلس الأمن استنتاجات الأمين العام بضرورة أن يصدر عن حكومة أنغولا ويونيتا ما يدل بالفعل على التعاون وحسن النية لتنفيذ العملية السلمية. ويذكر الطرفان بأن وزع الوحدات التابعة للبعثة لن يتم ما لم تستوف الشروط الواردة في الفقرة ٣٢ من تقريره المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/97). ويحيط مجلس الأمن علما بصفة خاصة ببيان الأمين العام الذي أفاد فيه بأنه إن لم يتمكن من إفادة المجلس بحلول ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥ عن امتثال الطرفين لهذه الشروط، فلن يكون ممكنا ضمان بدء وزع البعثة في ٩ أيار/مايو ١٩٩٥. ولن يكون هناك متسع من الوقت إذا ضاعت الفرصة التي يتيحها بروتوكول لوساكا وقرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥). ويتفق المجلس مع دعوة الأمين العام إلى الطرفين للقيام الآن باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان بدء وزع هذه الوحدات في ٩ أيار/مايو ١٩٩٥، كما هو مقرر. ويطلب إلى الأمين العام أن يبقيه على علم بالتطورات التي تحدث في هذا الشأن".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1995/11.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

وسيأتي مجلس الأمن المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥

والمطارات بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وتعد الاستجابات المبكرة والإيجابية من طرف حكومة أنغولا لاحتياجات الأمم المتحدة في هذا الصدد أساسية بالنسبة لوزع البعثة. ويدعو المجلس الطرفين إلى الإسراع باستكمال المهام الأولية بما يضمن الوزع العاجل للقوات. ويعيد المجلس تأكيد الأهمية التي يوليها لضرورة توصيل حكومة أنغولا والأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن مركز القوات في موعد لا يتجاوز ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥ على النحو الذي تدعو إليه أحكام الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥) وسيظل المجلس يرصد التطورات التي تحدث في هذه المجالات عن كثب.

"ويشني مجلس الأمن على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما تبذله من جهود مستمرة لتوزيع مواد الإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء أنغولا. ويؤكد مجددا على الأهمية التي يوليها لوضع برنامج جيد التنسيق وشامل لإزالة الألغام يسهم، في جملة أمور، في تحسين السوقيات المتعلقة بالعمليات الإنسانية. ويدعو كلا الطرفين إلى التعاون مع الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية في وضع هذا البرنامج. ويشجب المجلس قتل أربعة من موظفي منظمة "كاب أنامور"، غير الحكومية في ٢ آذار/مارس، وهم ثلاثة أنغوليين وألماني، أثناء قيامهم بأنشطة تتعلق بإزالة الألغام، فضلا عن الهجمات التي شنت في الشهر الماضي على طائرة تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية، وعلى عمليات النقل البري. ويذكر الطرفين بمطالباته المتكررة بأن يكفيا عن القيام بأعمال